

## الخاتمة

بعد الدراسة التي تطرقنا إليها في القسمين يمكن القول على أن الدور الذي تلعبه السياسة السكنية دور هام، لما لهذه الأخيرة من فضائل في التنظيم و التسيير و التنفيذ الدقيق، لأن السياسة السكنية تضم جميع مراحل التنفيذ و كيفية العمل بالشكل المنظم و الكيفية المناسبة، بالإضافة إلى توحيد الجهود من أجل تحقيق الهدف المنشود و يكون ذلك وفق آلياتها وأدواتها.

و أزمة السكن في الجزائر تعتبر أزمة حادة لما لها من مؤثرات على كامل المحاور الإستراتيجية للدولة، إذ أن إدارتها ليس بالأمر السهل إذ تتطلب سياسة فعالة وواضحة تترجمها إجراءات تهدف إلى القضاء على هذه الأزمة، و من بين الإجراءات التي إتخذتها السلطات العمومية هي تلك التي تهدف لإنعاش قطاع السكن كالتنوع في الأنماط السكنية و الإعتماد على آليات مختلفة في تمويل المشاريع السكنية و غيرها من باقي الإجراءات التي تهدف إلى تحسين معيشة المواطن.

ومن خلال دراستنا لهذه الأزمة و بناءا على المعطيات المقدمة إستنتجنا بأن الوعود التي إلتزمت بها الحكومة ( زياد عدد المساكن ) عبر مخططاتها التنموية لهذا القطاع قد حُققَت جزئيا، غير أن آثارها لم تتجسد على أرض الواقع، و التي تَرَجَمَتَهَا الإحتجاجات في مختلف أرجاء البلاد، و هذا دليل على فشل السياسة السكنية في القضاء على أزمة السكن، و يبقى نجاح السياسة يتوقف على تدارك الحكومة للخلل الذي يعترى هذه السياسة ( كإجراءات توزيع السكن، و كالقوانين التي تحدد المستفيدين من السكن، و كالقوانين التي تحدد كيفية الحصول على مشروع سكني من قبل مؤسسات البناء-قانون المناقصات-)، و ليس نجاح السياسات (في القضاء على أزمة السكن) يتوقف فقط على الوعود التي تلتزم بها، و دليل ذلك أن الحكومة إلتزمت بإنجاز عدد محدد من السكنات و قد حققت جزء كبير من هذا الوعد، غير أن هذا الإنجاز لم يُضِف أي جديد حول هذه الأزمة، لأن الخلل لم يكن فقط في نقص الوحدات السكنية بل في منظومة توزيع السكنات أيضا و غيرها من الإجراءات السالفة الذكر، و دليل ذلك هو ما أفادت به الطبقة السياسية حول تقييمها لهذه السياسات.

و بالرجوع إلى ما تم التطرق إليه فإن مؤشرات الفرضيات تحققت (تم إثبات فشل السياسة السكنية في القضاء على أزمة السكن - الفرضية 1"، و نفي الفرضية 2 التي تنص على " نجاح السياسة السكنية يتوقف على الوعود الحكومية" بل على تداركها للخل في هذه السياسات )، إلا أنه يبقى عامل النسبية في صحة هذه الفرضيات، وهذا طبيعي لأن دراستنا لهذا الموضوع لا تعدوا أن تكون في الحقيقة إلا محاولة متواضعة للبحث عن مدى نجاح السياسات التي تتبعها الدولة في إدارتها لأزمة السكن، وهذا من خلال توظيف و إستخدام المعلومات و المعطيات المتوفرة، ولذلك فإن هذه الدراسة لا يمكن أن تلم بكل زوايا هذا الموضوع لأنه في الحقيقة موضوع واسع النطاق، و عليه فإننا يمكن أن نقدم بعض المقترحات و التوصيات التي نسعى من خلالها تقديم مساهمتنا في الحد من أزمة السكن ومنها:

- إصلاح منظومة توزيع السكنات و يكون التوزيع حسب إجراءات تراعي و توازي بين العرض و الطلب.
- وضع إجراءات صارمة لعصابات التزوير و عصابات العقار.
- مراعاة السياسة لخصوصيات كل منطقة.
- تفعيل مراكز الدراسات على المستوى الوطني بشكل يجعله يقدم دراسات حقيقية متعلقة بالسكن وحل إشكالاته.
- توعية السكان بضرورة تنظيم النسل الذي من شأنه أن يساهم في القضاء على أزمة السكن.
- و أخيرا التركيز على زيادة عدد السكنات الإيجارية، لما لهذه الأخيرة من فوائد إذ من جهة يسهلُ على المواطن الحصول على هذا النوع من الصيغ، ومن جهة أخرى يعتبر مصدر مالي دائم للخزينة العمومية و بذلك تستعيد الحكومة تكلفت السكن عبر إيجاره، و بالتالي زيادة المشاريع السكنية عبر إستثمارها للأموال المحصل عليها من الإيجار.